الأمم المتحدة S/2006/922

مجلس الأمن

Distr.: General
28 November 2006
Arabic
Original: English

التقرير الثالث للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون

أولا – مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٢٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، الذي أنشأ المجلس بموجبه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وطلب مني أن أواصل إطلاعه بانتظام بشأن تنفيذ ولاية المكتب. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي شهدتها سيراليون والأنشطة التي اضطلع بها المكتب منذ تقريري الذي قدمته في ٢٩ آب/أغسطس (S/2006/695).

ثانيا – التطورات الرئيسية ومسائل الحكم

٢ - واصلت سيراليون تقدمها في الجهود التي تبذلها لبناء السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتحقق المزيد من المكاسب في مجال إصلاح القطاع الأمني وبناء قدرات المؤسسات الوطنية المسؤولة عن تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عام ٢٠٠٧. إلا أنه رغم تلك الإنجازات، لا تزال الحكومة تواجه قيودا شديدة فيما يخص قدراتها، ولا تزال وتيرة إصلاح الخدمة المدنية بطيئة، ناهيك عن أن الفقر والبطالة ما زالا يشكلان تحديين ملحين.

٣ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، تحدث نائب الرئيس، سولومون بيريوا، أمام لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام خلال اجتماعها بشأن سيراليون، في نيويورك. وشرح نائب الرئيس الأولويات الرئيسية لبناء السلام في سيراليون، مشددا على أن مشكل بطالة الشباب وتهميشهم لا يزال أشد خطر يهدد بشكل مباشر الاستقرار الهش الذي يعيشه البلد. وأقر بالقيود التي يواجهها البلد من ناحية القدرات، وأبرز الحاجة إلى مواصلة السير في نهج الإصلاح الحالي في القطاعين القضائي والأمني. وأخبر نائب الرئيس اللجنة أيضا بأن حكومته مصممة على تعزيز ممارسات الحكم الرشيد وتوطيد الديمقراطية الناشئة في البلد. ولهذا

الغرض، واصلت الحكومة الجهود التي تبذلها لتعزيز الشفافية والمساءلة في مؤسسات الدولة ولضمان الاستعمال الفعال للموارد العامة.

٤ - وأيدت لجنة بناء السلام الأولويات التي حددتها حكومة سيراليون، وأحاطت علما بالاستراتيجيات والأطر الوطنية التي سبق أن وضعتها الحكومة وشركاؤها، خاصة استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية توطيد السلام. وفي ذلك الصدد، أهابت لجنة بناء السلام بالمجتمع الدولي أن يواصل أنشطته في سيراليون، بما في ذلك تقديم المساعدة اللازمة. وأعلنت اللجنة أيضا أن سيراليون مؤهلة للاستفادة من صندوق بناء السلام، الذي باشر عملياته في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٥ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مكتب رئيس سيراليون بيانا أعلن فيه إنشاء لجنة لاستعراض الدستور تتمثل ولايتها في جعل الدستور المعتمد عام ١٩٩١ يتماشى مع الحقائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجديدة في البلد. وأكد البيان أيضا أن الاقتراع خلال انتخابات عام ٢٠٠٧ سيشمل التعديلات الدستورية المقترحة. وفي ذلك الصدد، من المهم للحكومة واللجنة الانتخابية الوطنية أن توضح، دون إبطاء، الآثار المترتبة على الاستفتاء الدستوري المقترح، بما في ذلك تكاليف إجرائه، بحيث تتأتى معالجة تلك المسائل في الوقت المناسب.

٦ - وتقوم كل الأحزاب السياسية، بما فيها الحزب الشعبي لسيراليون الحاكم، والمؤتمر الشعبي العام، والحركة الشعبية للتغيير الديموقراطي، بتكثيف أنشطتها المتصلة بالانتخابات قبل انتخابات عام ٢٠٠٧ بكثير. وفي ذلك الصدد، وحسبما ورد في تقريري المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس إلى المجلس (S/2006/695)، تشكل ثقافة التعصب السياسي العامة الناشئة في البلد مصدر قلق كبير. إذ يبقى هناك إحساس لدى أحزاب المعارضة أن الحزب الحاكم قد يستخدم وجوده في سدة الحكم للاستفادة من الموارد العامة لصالحه، بينما يحرم المعارضة من المنافسة النزيهة، مما قد يتسبب في زيادة حدة التوتر إن لم يعالج ذلك في هذه المرحلة المبكرة.

٧ - والتهميش الاجتماعي والاقتصادي لشريحة واسعة من المجتمع، خاصة الشباب، يجعلها عرضة للتلاعب بها من جانب الزعماء السياسيين خلال العملية الانتخابية. وهناك استقطاب في الجو السياسي حيث أبدت الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة موقفا مفاده أن ''الفائز يظفر بكل شيء''. وحتى الآن، لم يطرح علنا أي من الأحزاب برنامجا سياسيا واضحا.

٨ - وقد أصبحت مشاركة رؤساء القبائل البارزين في السياسة الحزبية محور المناقشة الوطنية مع المواطنين الذين يدعمون بشكل عام دور الزعماء التقليديين. غير أنه كانت هناك

تقارير تشير إلى أن ممثلي أحزاب المعارضة منعوا من تنظيم الأنشطة الانتخابية في بعض القبائل. ولئن كان من البديهي أن على الجميع إجراء الحملات الانتخابية بطريقة منظمة ومع مراعاة القانون، فإن مما يبعث على القلق أن يُساء، خلال الفترة السابقة للانتخابات، استعمال التشريعات القائمة التي تمنع الاجتماعات دون الحصول على موافقة مسبقة من رؤساء القبائل البارزين ذوي الصلة ومن الشرطة.

٩ - وعلى إثر الانتخاب المثير للجدل للرئيس البارز في قبيلة بيريوا، الذي أُجري دون مشاركة اللجنة الانتخابية الوطنية، قدم أعضاء جماعة ليمبا الإثنية التماسا إلى المحكمة العليا للطعن في شرعية الانتخابات. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت المحكمة العليا حكما ضد الالتماس بدعوى أن انتخاب رئيس قبيلة بارز ليس انتخابا عاما، ومن ثم فهو لا يقتضي مشاركة اللجنة الانتخابية الوطنية.

١٠ - ورغم القيود اللوجيستية المستمرة، واصل البرلمان تحسين وظائف الرقابة التي يضطلع بها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دُعي الوزراء ورؤساء الوكالات الحكومية إلى البرلمان لتقديم معلومات عن تنفيذ ولايات كل منهم. ولكن لا تزال هناك حاجة إلى استمرار بناء قدرات البرلمان لدعم مختلف لجان الرقابة التابعة له، مما سيبرز دوره في تعزيز المساءلة والشفافية في الخدمة العامة.

١١ - وقد جرى إعداد ثلاثة مشاريع قوانين جديدة لمعالجة الممارسات التي تؤثر في حقوق المرأة، بما فيها قانون نقل الأملاك لعام ٢٠٠٦، وقانون تسجيل الزواج والطلاق العرفيين لعام ٢٠٠٦، وقانون العنف المترلي لعام ٢٠٠٦. وسيتطلب سن مشاريع القوانين هذه من جانب البرلمان تضافر الجهود الداعية إلى إقرارها، لأنها تسعى إلى تشريع مسائل تمس عددا من الممارسات التقليدية والثقافية المترسخة بعمق.

١٢ - وقد اختتمت لجنة مكافحة الفساد تحقيقاتها في عدة قضايا بارزة تشمل موظفين كبارا في الخدمة المدنية وبرلمانيين، وأحالتها إلى المدعي العام لاتخاذ إجراءات قضائية بشأنها. وسيشهد اتخاذ إجراءات سريعة بشأن هذه القضايا على وجود إرادة السياسية لدى الحكومة للتصدي للفساد بحزم. وسيساعد ذلك أيضا على تبديد الإحساس بأن حملة مكافحة الفساد، التي كانت تبعث على الأمل بنجاحها في وقت من الأوقات، ربما قد توقفت.

١٣ - وقد جرت مناقشة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في مؤتمر لأصحاب المصلحة الرئيسيين في فريتاون في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وقرر المؤتمر إنشاء آلية استعراض لتصحيح العيوب المتعرف عليها. وعند إنهاء الاستعراض، ستكون الاستراتيجية متماشية مع الأولويات والإجراءات الواردة في ميثاق تحسين الحكم والمساءلة، الذي وافقت عليه الحكومة في

تموز/يوليه ٢٠٠٦، مع وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية.

ثالثا – الحالة الأمنية

١٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بقيت الحالة الأمنية في سيراليون مستقرة وإن تكن هشة. وبقيت أشد الأخطار تهديدا للاستقرار الواهي في البلد ذات علاقة ببطالة الشباب العالية جدا، والظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي يعيش فيها الشعب، ونظرة الجمهور عموما إلى سوء إدارة الحكومة للموارد العامة.

١٥ – ويسير العمل في القطاع الأمني الوطني عموما بشكل جيد. ولا تزال قدرة شرطة سيراليون على الحفاظ على القانون والنظام والاضطلاع بمسؤولياتها الأمنية في تطور. وفي ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس، نظم المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤتمرا وطنيا بشأن دور شرطة سيراليون في انتخابات عام ٢٠٠٧. وأعرب المشاركون عن ثقتهم في أن شرطة سيراليون مؤسسة جديرة بالثقة وقادرة على الحفاظ على القانون والنظام خلال العملية الانتخابية.

١٦ – وخلال الشهور الأخيرة، زادت حوادث المظاهرات الطلابية واحتجاجات الموظفين من الفئتين الصغيرة والمتوسطة في المدارس. وفي كثير من الحالات، انتقل سلوك الطلاب، المتسم بالشغب وبالتدمير أحيانا، إلى الشوارع، مما استنزف الموارد المحدودة لشرطة سيراليون. ولمعظم هذه الأحداث علاقة بالظروف البائسة في المدارس والكليات في جميع أنحاء البلد، فضلا عن ظروف الخدمة السيئة للمدرسين. وقد زاد من تفاقم الوضع أنشطة الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة في مباني الجامعات.

١٧ – ومن ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك مجلس الوزراء في البلد في ثالث تدريب أمني وطني عادي، الغرض منه هو اختبار قدرة الوكالات الأمنية في سيراليون على القيام بفعالية بإدارة الطوارئ الأمنية التي قد تتسبب فيها عوامل خارجية أو داخلية. ودعم التدريب الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب الذي تقوده المملكة المتحدة، والمكتب، وشركاء دوليون آخرون. وعلاوة على ذلك، أجرت المملكة المتحدة والشركاء من القوات المسلحة لسيراليون، من ١١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، مناورات برمائية عسكرية رئيسية في سيراليون، شارك فيها حوالي ٣ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين. وكان الهدف من هذه المناورات هو تعزيز قدرات القطاع الأمني لسيراليون.

١٨ - وفي غضون ذلك، اتخذت سيراليون وغينيا خطوات إضافية لحل نزاعهما الحدودي المستمر. واجتمع وزيرا داخلية البلدين في ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر في فريتاون، وقررا أن يطلبا إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تزودهما بخبراء في مجال ترسيم الحدود للعمل مع اللجان التقنية لكلا البلدين. وأود أن أكرر التأكيد على مناشدتي للرئيس أحمد تيجان كاباه والرئيس لانسانا كونتي أن يعجلا بإيجاد حل سلمي لهذه المسألة.

١٩ - وواصلت الوكالات الأمنية لسيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا والوكالات الأمنية الليبرية القيام بدوريات متزامنة في المناطق الممتدة على الحدود بين سيراليون وليبريا. وقام المكتب بدور الميسر. وفي الوقت نفسه، واصل المكتب مناقشة أساليب تنظيم الدوريات الحدودية المشتركة بين الوكالات الأمنية لغينيا وسيراليون.

رابعا - إصلاح القطاع الأمني

ألف - مكتب الأمن الوطني

٢٠ - يتواصل تطوير القدرات في هيكل الأمن الوطني في سيراليون. فقد واصل مكتب الأمن الوطني تعزيز دوره باعتباره الوكالة المسؤولة عن تنسيق أعمال جميع الوكالات والإدارات الحكومية الوطنية بشأن المسائل المتصلة بالأمن. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت هذه الهيئة الهامة وفريق الاتصال العسكري التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون سلسلة من حلقات العمل تهدف إلى تعزيز فعالية لجان الأمن على مستوى المقاطعات والمناطق في عمليات جمع المعلومات وتحليلها وإبلاغها. وأنشأ مكتب الأمن الوطني أيضا لجنة لتقييم الأخطار التي تنطوي عليها الانتخابات، وذلك لاستبانة الأخطار المحتملة بالنسبة للأمن أثناء العملية الانتخابية، ولإعداد خطة من أجل استجابة منسقة.

باء - شرطة سيراليون

٢١ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تجاوز البرنامج المعني ببناء قوة شرطة جديدة في سيراليون مرحلة رئيسية فارقة عندما تحقق وجود القوة الكاملة من ٥٠٠ ٩ فرد من أفراد الشرطة المدربين، التي أنشأتها الحكومة. وقد وضع برنامج لسنة ٢٠٠٧ لتجنيد قوة أخرى قوامها ٢٥٠ ضابطا. ولضمان أن يظل برنامج تدريب الشرطة قائما من الناحية العملية، قامت شرطة سيراليون ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون باستعراض منهج التدريب، مع إضافة ما يستجد من معلومات جوهرية بشأن الإجراءات الأساسية لضبط الجمهور والحفاظ على النظام العام.

٢٢ - كما وضع موظفو الشرطة في المكتب، بالتعاون مع شركاء دوليين آخرين، برنامجا خاصا للتدريب استهدف تعزيز قدرة شرطة سيراليون على التصدي لأية قلاقل مدنية محتملة أثناء فترة الانتخابات. واقترح موظفو الشرطة في الأمم المتحدة أيضا إعداد برنامج تدريب على تسيير دوريات الشرطة في الشوارع شارك فيه ما يزيد على ٣ ٠٠٠ فرد من موظفي الشرطة المحليين من مختلف الرتب. وإضافة إلى الجهود التي بذلها المكتب، استفادت شرطة سيراليون من الدعم الكبير الذي قدمته وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جيم - القوات المسلحة لجمهورية سيراليون

٢٣ - استكملت العملية المقررة لتقليص حجم القوات المسلحة لجمهورية سيراليون فأصبح قوامها الحالي يقارب ١٠ ٣٠٠ فرد عسكري. بيد أن سيراليون من غير المحتمل أن يكون بمقدورها الاحتفاظ بقوة مسلحة بهذا الحجم. ولهذا تناقش الحكومة حاليا مسألة الحجم الملائم للجيش في الأجل المتوسط. وسوف لا يغيب عن بال الحكومة الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الحرجة لدى النظر في إجراء مزيد من التخفيضات في نفقات أفراد القوات المسلحة.

٢٤ - وأجرى المكتب دراسة استقصائية للمعنويات داخل القوات المسلحة. وتشير النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن التحسينات التي أُدخلت مؤخرا على تدريب أفراد الجيش ورعايتهم أسفرت عن حدوث تحسن مقابل في الروح المعنوية. بيد أنه يبقى بعد ذلك نقص خطير في مساكن إيواء الأفراد العسكريين، وخصوصا في المناطق النائية ومناطق الحدود. وأظهرت الدراسة الاستقصائية أيضا أن كتائب الجيش تعاني من نقص حاد في المعدات اللازمة، مما يؤكد الحاجة إلى مواصلة إجراء تعديلات على القوات المسلحة. وفي الوقت نفسه، لا تزال قدرات الدعم اللوجستي ضعيفة.

خامسا - تعزيز دور العنصر العسكري وعنصر الشرطة في المكتب

٢٥ - هناك حاليا ١٣ من بين ٢٠ من أفراد الشرطة المأذون لهم التابعين للأمم المتحدة يؤدون واجبهم في الريف ضمن أفرقة الدعم الاستشاري الإقليمي لإسداء المشورة وتقديم الدعم لأربعة أفرقة للقيادة الإقليمية تابعة لشرطة سيراليون. أما المنطقة الغربية، بما فيها فريتاون، فيغطيها خمسة ضباط شرطة تابعين للأمم المتحدة، في ضوء مطالب العمليات لخدمة العاصمة التي يقطنها عدد كبير من السكان، وفي ضوء ارتفاع معدل الجريمة. وقد ازداد بدرجة كبيرة عبء العمل الذي يضطلع به أفراد الشرطة التابعون للمكتب، نظرا لأن شرطة

سيراليون تعد نفسها لدعم انتخابات سنة ٢٠٠٧. وفي هذا الصدد، يقوم قسم الشرطة في المكتب بنقل محور تركيزه إلى تدريب ضباط شرطة سيراليون لأداء المهام المتصلة بإجراء الانتخابات.

٢٦ - ومن المتوخى، بصفة خاصة، أن يواصل أفراد الشرطة التابعون للمكتب أثناء سنة ٢٠٠٧، وبالتعاون مع شركاء آخرين، التنسيق في مجال استحداث فرقة عمل للتدريب في سيراليون بحيث تقدم تدريبا في مجال إدارة النظام العام لعدد من ضباط شرطة سيراليون يبلغ ٥٠٠ ٥ ضابط في جميع أنحاء البلد في أماكن حُددت بأنها ''بؤر ساخنة'' محتملة، استنادا إلى تقديرات للأخطار، وضعتها شرطة سيراليون ومكتب الأمن الوطني. زيادة على ذلك، سوف يواصل قسم الشرطة في المكتب تقديم الدعم لبناء قدرات شرطة سيراليون وذلك بتدريب ٢٥ ضابطا آخر ليصبح هؤلاء جزءا من فريق للتقييم أنشئ حديثا ضمن القوة لإجراء عمليات تفتيش على أداء الشرطة في جميع أنحاء البلد. وبغية التصدي لقضية السجناء الذين يفرون من أماكن الاحتجاز التابعة للشرطة سوف تزيد شرطة الأمم المتحدة دعمها إلى شرطة سيراليون من أجل تحسين مرافق الإصلاحيات وتدريب أفرادها القائمين بالإدارة.

٢٧ - ونظرا لزيادة نطاق المهام التي يضطلع بها أفراد الشرطة التابعون للمكتب، أود أن أقترح، رهنا بقرار المجلس بشأن ولاية المكتب، زيادة مؤقتة لعدد ١٠ أفراد إضافيين من شرطة الأمم المتحدة ليصل قوامها إلى ٣٠ فردا من أفراد الشرطة. ومن شأن هذا التعزيز أن يمكن قسم الشرطة في المكتب من تقديم الدعم الكافي للاستعدادات التي تقوم بها شرطة سيراليون من أجل تأدية مهامها ذات الصلة بالانتخابات. وأفراد الشرطة الإضافيون البالغ عددهم ١٠، فسيتم سحبهم في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٧، بعد إجراء الانتخابات.

٢٨ - وستنطوي انتخابات سنة ٢٠٠٧ أيضا على زيادة كبيرة في عبء عمل فريق الاتصال العسكري التابع للمكتب والمكون من ١٠ ضباط. وعلى وجه التخصيص، ستكون هناك مهام إضافية متصلة باحتياجات الأمن في المقاطعات، بما في ذلك جمع معلومات إضافية في جميع المناطق الإدارية الإثنتي عشرة. وسيكون هناك مجال تركيز آخر وهو مواصلة بناء قدرات اللجان الأمنية في المقاطعات والمناطق، حيث ستكون أدوارها في العملية الانتخابية في غاية الأهمية. ويشارك الفريق حاليا في مساعدة مكتب الأمن الوطني في إعداد خطة الأمن المتعلقة بالانتخابات وسوف يشارك في مراقبة تنفيذ الخطة بالاتصال مع ألوية القوات المسلحة المنتشرة في أنحاء البلد. إضافة إلى هذا، سوف يواصل فريق الاتصال العسكري أداء مهامه اليومية في الاتصال مع قوات الأمن في سيراليون وتقديم الدعم لها، خصوصا إلى مكتب الأمن الوطني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الفريق العسكري الدولي

للمشورة والتدريب والبعثات الدبلوماسية في سيراليون. ويوالي فريق الاتصال العسكري أيضا التنسيق الوثيق مع المحكمة الخاصة لسيراليون. ولهذا، فإنني أقترح زيادة مؤقتة في القوام الحالي لفريق الاتصال العسكري التابع للمكتب بإضافة خمسة مستشارين عسكريين، سيتم سحبهم أيضا أثناء النصف الثاني من سنة ٢٠٠٧.

سادسا – الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية عام ٢٠٠٧

ألف – اللجنة الوطنية

٢٩ – واصلت لجنة الانتخابات الوطنية، بمساعدة من الأمم المتحدة، التحضير لإجراء تسجيل الناخبين، المتوقع أن يبدأ بين أواخر شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس. وفي الآونة الأخيرة، نقلت اللجنة محور التركيز في جهودها إلى تطوير قدرتها على العمل الفعلي. وفي هذا المضمار، يجري تعيين موظفين أساسيين إضافيين، في حين جرى بالفعل تكليف فريق متقدم مكون من أربعة مستشارين تقنيين تابعين للأمم المتحدة لتوفير الدعم للجنة.

٣٠ – وقد شكلت فرقة عمل معنية بعمليات تسجيل الناخبين، بما في ذلك أفرقة عاملة معنية بمجالات بالغة الأهمية مثل إدارة البيانات، والإجراءات والتدريب، والتوعية الجماهيرية والتنسيق الميداني، والمشتريات واللوجستيات. وقد حددت الأفرقة العاملة أولويات فورية في مجال الاحتياجات والأنشطة. ووضعت اللمسات الأخيرة على المواصفات المتعلقة بمعدات تسجيل الناخبين والأفراد المشرفين على ذلك، وبوشرت عملية المشتريات بالفعل في نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

٣١ – وأعدت اللجنة الانتخابية الوطنية، بمساعدة تقنية من الأمم المتحدة، قاعدتها الخاصة بالبيانات عن العدد المقدر من السكان الناخبين لكل دائرة انتخابية. وقد انتهى العمل في وضع المبادئ التوجيهية الميدانية المتعلقة بتوزيع مراكز التسجيل في المقاطعات. ويجري حاليا العمل من أجل توزيع واختيار مراكز التسجيل في المقاطعات. ونظرا لأن المجموع التقديري يزيد على ٤ ملايين ناخب، من المعتزم أن يكون هناك ٧٠٠ ٢ فريق على أقصى تقدير لتسجيل الناخبين، وهذا هو الأساس الحالي لخطط شراء المواد وخطط التدريب.

٣٢ – والآن وبعد أن تحددت الطرائق الأساسية المتعلقة بتسجيل الناخبين، تعمل اللجنة الانتخابية الوطنية على زيادة أنشطتها فيما يتعلق بالحملة الإعلامية وحملة توعية الناخبين. واللجنة منهمكة بالفعل في برنامج واسع للتوعية الأهلية، وبرنامج التدريب الأساسي على إدارة الانتخابات، مستهدفة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٥ سنة. ومن

المتوقع أن يصل البرنامج عدة آلاف من الشباب في مرحلته الأولى، التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر وسوف تستكمل في كانون الأول/ديسمبر.

٣٣ - وسوف يتواصل دعم الأمم المتحدة للعملية الانتخابية بمواصلة تعزيز فريق الأمم المتحدة الاستشاري المعني بالانتخابات في الأسابيع المقبلة. وسوف يصل عدد المستشارين الدوليين الذين سيلتحقون بمقر اللجنة الانتخابية الوطنية إلى ١٠ مستشارين قبل نهاية السنة، بينما سيصل ١٨ فردا من متطوعي الأمم المتحدة أثناء الفترة ذاتها، لدعم مكاتب الانتخابات في المناطق. ومن المتوقع أن يصل قوام الفريق، في ذروة قوته، إلى ٤٤ مستشارا بنهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

٣٤ - وفي الوقت الراهن، وافقت المملكة المتحدة وأيرلندا والمفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على زيادة مساهماتها في الميزانية المتعلقة بالانتخابات. ونتيجة لذلك، من المنتظر أن تنخفض الفجوة المالية المتعلقة بالانتخابات إلى حوالي ٧ ملايين دولار. وإنني أود أن أعيد تأكيد مناشدتي الدول الأعضاء كي تقدم تمويلا إضافيا بشكل عاجل من أجل تيسير إجراء الانتخابات بنجاح.

باء - لجنة تسجيل الأحزاب السياسية

٣٥ - يواصل المكتب أيضا تقديم المساعدة في تطوير قدرات لجنة تسجيل الأحزاب السياسية. ولا تزال اللجنة تواجه نقصا شديدا في عدد الموظفين والموارد، كما تواجه مشكلة في القيادة. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، رشح الرئيس كاباه القاضي سيدني وورن كرئيس جديد للجنة تسجيل الأحزاب السياسية. ويحتاج التعيين إلى تثبيت من البرلمان. وسيكون من الأهمية بمكان أن تفي الحكومة بالوعود التي قطعتها على نفسها بدعم اللجنة لكفالة توفر الموارد الفنية والبشرية والموارد الأخرى اللازمة لعملها على نحو فعال.

٣٦ - وفي تطور إيجابي، وقّع قادة ثمانية أحزاب سياسية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر مدّونة قواعد السلوك الانتخابية. وكان ممثلو الأحزاب السياسية قد أقروّا المدونة خلال حلقة عمل نظمتها لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، بدعم من المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعقدت في فريتاون في ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وستؤدي لجنة تسجيل الأحزاب السياسية دورا رئيسيا في ضمان امتثال الأحزاب السياسية لمدونة السلوك.

جيم - بعثة الأمم المتحدة لتقييم الانتخابات

٣٧ - قامت بعثة متعددة التخصصات لتقييم الانتخابات، بقيادة شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة، بزيارة سيراليون خلال الفترة من ١٥ إلى

٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، لإجراء استعراض شامل للتحضيرات الانتخابية، والتشاور مع الحكومة بشأن المساعدة التي يمكن أن تقدمها منظومة الأمم المتحدة لدعم العملية الانتخابية. وقد التقت بعثة التقييم بطائفة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين في عمليات الانتخابات، بما في ذلك ممثلي الحكومة والمجتمع المدني والأحزاب السياسية والسلطات الانتخابية، والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، ومقدمي المساعدة التقنية، والجهات المانحة، والأوساط الدبلوماسية.

٣٨ - وحددت بعثة التقييم تحديات خطيرة، إلا أنه يمكن التغلب عليها، من أجل إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بنجاح، والمزمع إجراؤها في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وقد وضعت اللجنة الانتخابية الوطنية مشروع قانون حول ترسيم الحدود، في أعقاب عملية شملت مشاركة واسعة. إلا أن إقرار القانون تأخر في البرلمان. ولا تزال اللجنة أيضا تضع اللمسات الأخيرة على مجموعة نهائية من التعديلات على إطار العمل القانوني الخاص بالانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، لم تنشأ آلية لحلّ النزاعات الانتخابية (محكمة الجرائم الانتخابية) حتى الآن. وهذه مسألة تتطلب الاهتمام العاجل بها، بما في ذلك توفير الموارد اللازمة للمحكمة المتوخاة.

٣٩ - وخلصت بعثة التقييم إلى أنه، رغم هذه التحديات الكبيرة، يمكن إجراء الانتخابات في موعدها المحدد وبطريقة تتسم بالمصداقية بشكل عام، شريطة أن تحصل المؤسسات الانتخابية الوطنية على الدعم المالي والتقني من الحكومة ومن الجهات المانحة في الوقت المناسب؛ وأن يعتمد البرلمان بسرعة القوانين المعلقة، بما في ذلك قانون ترسيم الحدود. وأن تظل الحالة الأمنية بشكل عام مستقرة وأن تفي وكالات الأمن الوطنية بمسؤولياتها لكفالة سلامة العملية الانتخابية؛ وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز آليات حل النزاعات الانتخابية وإنشاء محكمة الجرائم الانتخابية بسرعة، بحيث تكون مقبولة وتتمتع بالمصداقية على نطاق واسع عبر الطيف السياسي. بالإضافة إلى ذلك، يجب حماية استقلال المؤسسات الانتخابية، وفي الوقت نفسه تشجيع المراقبة الدولية والمحلية بقوة.

دال - توصيات لحكومة سيراليون

٤٠ - بسبب المزاعم التي قدمتها أحزاب المعارضة وبعض فئات المجتمع المدني، أوصت بعثة التقييم بأن تتحاشى الحكومة خلق إحساس بأن موارد الدولة تستخدم لتعزيز المصالح الانتخابية لحزب واحد. بالإضافة إلى ذلك، وعلى النحو الذي أشير إليه سابقا، من الأهمية بمكان أن تحظى جميع الأحزاب بفرص متساوية في وسائط الإعلام التابعة للدولة، وأن يُشجع

زعماء القبائل البارزون على السماح بإجراء حملات انتخابية حرة وإبداء التعبير السياسي في المناطق التي يسيطرون عليها.

٤١ - وفي ما يتعلق بإنشاء إطار العمل القانوني الضروري لإجراء الانتخابات، لا بد وأن يعجل البرلمان في اعتماد القانون المقترح حول ترسيم الحدود. ولا بد أيضا من إقرار التعديلات على إطار العمل القانوني التي تحكم الانتخابات في الوقت المناسب، بسبب ضيق الإطار الزمني لإجراء التحضيرات للانتخابات.

هاء - التوصيات المتعلقة بدور منظومة الأمم المتحدة في التحضير للانتخابات

٤٢ - أنشأ المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برامج مساعدة انتخابية لدعم إجراء الانتخابات. ومع أن فريق موظفي مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضم خبراء مؤهلين إلا أنه يواجه تحديات كبيرة في تأمين شراء مواد لتسجيل الناخبين ولعمليات الانتخاب تربو قيمتها على ١٥ مليون دولار، ويجب الانتهاء من ذلك خلال فترة قصيرة جدا من الزمن. لذلك، أوصت بعثة التقييم بأن تقدم منظومة الأمم المتحدة دعما فنيا كبيرا لعملية تسجيل الناخبين. وفي حين يتوقع أن يؤدي إدراج الاستفتاء الدستوري ضمن الاقتراع إلى تعقيد إجراء الانتخابات، فإن الأمم المتحدة تحتاج إلى أن تدعم عملية تحديد التحديات التقنية ذات الصلة في أقرب وقت ممكن.

٤٣ - علاوة على ذلك، أوصت بعثة التقييم بأن تنظر منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وخاصة المنظمات الأفريقية، في تقديم مراقبين للعملية الانتخابية لفترة طويلة. ويتوقع أن يقدم فريق الأمم المتحدة للاتصالات دعما منسقا لتغطية العملية الانتخابية بواسطة وسائط الإعلام.

سابعا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٤٤ - لا تزال سيراليون تحرز تقدماً نحو الالتزام بالقواعد والمعايير الدولية بشأن حقوق الإنسان. إلا أن التقدم المحرز في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا يزال محدوداً.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة في التقرير، تم إنجاز مزيد من العمل في إعداد مشروع قانون حقوق الطفل، وهي عبارة عن مجموعة شاملة من القوانين والسياسات المتعلقة بالأطفال في سيراليون من شأنها أن تنسخ جميع القوانين القائمة والمتعلقة بحقوق الطفل. وقد وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون ويتوقع أن يقرّه البرلمان في نهاية السنة. وستكون وثيقة تاريخية،

تمثل امتثال البلد لأحكام اتفاقية حقوق الطفل (قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٥، المرفق)، التي صادقت عليها سيراليون في عام ١٩٩٠.

٤٦ - وفي الوقت نفسه، أحرز تقدم نحو إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ثبت البرمان ترشيح خمسة مفوضين من قبل الرئيس للعمل كأعضاء في اللجنة. وعندما تبدأ اللجنة عملها بالكامل، يتوقع أن تقوم بأنشطة منها معالجة الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وتشجيع التصديق على صكوك حقوق الإنسان الدولية وتنفيذها، ونشر الوعي بحقوق الإنسان من خلال الإعلام والتعليم والبحث.

٤٧ - إن ولاية اللجنة، على النحو الوارد في توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، شاملة وقد ولدت آمالا كبيرة في نفوس الناس حول عملها. لذلك، ستواجه اللجنة تحديات هامة، بما في ذلك الحاجة إلى إثبات كفاءتها بسرعة، لكي تكون موضع احترام السكان. وفي هذا الصدد، فإني في غاية القلق لأن مبلغ الـ ١٦ ٠٠٠ دولار الذي خصصته الحكومة لمرحلة بدء عمل اللجنة في ميزانية عام ٢٠٠٦ لا يكفي لكفالة عمل فعال لهذه المؤسسة الهامة. هذا، وتُقَّدر تكلفة عمليات اللجنة للسنتين الأوليين بمبلغ ١ مليون دولار.

٤٨ - وفي الوقت نفسه، لا يزال التقدم بطيئا في تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة الأخرى. وعلى وجه الخصوص، فإن صندوق التعويضات المخصص للأشخاص ذوي الأطراف المبتورة وغيرهم من جرحى الحرب وكذلك الجماعات المحلية التي أصيبت بأضرار بالغة بسبب الحرب، لم يتم إنشاؤه بعد. وقد كلفت الحكومة مؤخرا اللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي بقيادة تنفيذ هذه التوصية الهامة.

٤٩ - ولا يزال النظام القضائي يعاني من عوائق في قدرته على العمل. فلا تزال عمليات الاحتجاز المطولة لمرحلة ما قبل المحاكمات، والكثير من القضايا المتراكمة وحالات الحبس الاحتياطي لفترة طويلة مستمرة لدى المحاكم في أنحاء البلد. وفي الإقليم الشمالي، أنشئ قلم محكمة عليا جديد، وعُيِّن قاض من المحكمة العليا خصيصا للمنطقة للتعجيل في تناول القضايا المعروضة على المحكمة.

٥٠ - وقد أكمل المكتب، بالتعاون الوثيق مع وزارة الشؤون الداخلية، تقييما على نطاق البلد لنظام الإصلاحيات في سيراليون، بهدف مساعدة الحكومة في وضع برنامج إصلاحي شامل. ولا يزال نظام الإصلاحيات يعاني من أحوال سيئة، الأمر الذي يؤثر بشكل خطير على حقوق السجناء الإنسانية. ولا يزال برنامج تطوير قطاع العدالة، المدعوم من المملكة المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل على تيسير إدخال التحسينات في هذا المجال.

ثامنا – الانتعاش الاقتصادي والجوانب الاجتماعية – الاقتصادية

٥١ – في حين لا تزال مؤشرات نمو الاقتصاد الكلي لما بعد الحرب تظهر استقرارا اقتصاديا مستمرا، بل وحتى تظهر نموا، لا يزال الفقر مستشريا في جميع أرجاء البلد. وبغية تلبية الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في التقليل من حدة الفقر إلى نسبة ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، لا بد لسيراليون أن تحول تركيزها من الاعتماد على المعونة المقدمة من الجهات المانحة إلى خلق الثروة من خلال القطاع الخاص. وبما أن ما يقدر بـ ٨٠– ٩٠ في المائة من القوة العاملة مستخدم في القطاع غير الرسمي، يجب إجراء تغييرات رئيسية في السياسات لإدماج المؤسسات غير الرسمية في الاقتصاد الرئيسي للبلد.

٥٢ – وفي الوقت نفسه، تعتبر استعادة استخراج البوكسيت والروتيل على صعيد تجاري في الربع الثاني من عام ٢٠٠٦، بمساعدة مستثمرين أجانب، أمراً مشجعاً للغاية. ويتوقع أن يزيد هذا التطور من أرباح التصدير بما يقارب أربع نقاط مئوية في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦.

٥٣ – ولا تزال الديون العامة الخارجية والمحلية تفرض عبئا ثقيلا على اقتصاد سيراليون، مما يعيق قدرة الحكومة على توجيه الموارد لتطوير البنية التحتية الحيوية. وفي نهاية عام ٢٠٠٥، بلغ الدين الخارجي، بما في ذلك المتأخرات، ١,٦٩ بليون دولار. وفي الوقت نفسه، فإن تخفيف عبء الديون الخارجية المؤقت لسيراليون من آذار/مارس ٢٠٠٢ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بلغ ١٣١,٣ مليون دولار، بما في ذلك تنفيذ التخفيف غير المشروط من عبء الديون في إطار مبادرة البنك الدولي الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويتوقع أن تصل سيراليون إلى نقطة إتمام المبادرة في نهاية السنة، ويتوقع أن يمنح الدائنون مزيدا من تخفيف عبء الديون.

٥٤ – وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت الحكومة مشروع توظيف وتمكين الشباب، كجزء من جهودها في معالجة بطالة الشباب المتنامية. إلا أن ما يواجه تنفيذه الافتقار إلى الموارد، فضلا عن عوائق القدرات المؤسسية. وثمة حاجة إلى مساعدة خارجية هامة، بما في ذلك البنية التحتية المستهدفة ومشاريع تنمية ذات أثر سريع تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية وخلق الوظائف.

تاسعا – التعاون دون الإقليمي

٥٥ – وفقا للقرار الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي على مستوى الوزراء ورؤساء الدول، سيقام في سيراليون مستودع للوجستيات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد أبرمت

حكومة سيراليون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اتفاق المقر، وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، سلّمت الحكومة رسميا إلى الجماعة المرفق الموجود في مطار هاستينغز، والذي سيستخدم كمستودع لوجستي.

٥٦ - ويجري بذل جهود لتنشيط أمانة اتحاد نهر مانو التي يوجد مقرها في فريتاون. وقام المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري في سيراليون بتقديم بعض المساعدة اللوجستية من أجل بناء قدرات الأمانة. وموّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تجديد وتأثيث المبنى الذي يضم المكاتب وقدم أيضا معدات ولوازم مكتبية لدعم عمليات أمانة اتحاد نهر مانو. وقدم البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان مركبتين كمنحة لتستخدمهما الأمانة في عملها الرسمي. وعلى الرغم من ذلك، تظل الأمانة تعاني من مشاكل مالية ولوجستية حادة. وعلاوة على ذلك، تحتاج طاقتها من الموارد البشرية إلى تعزيز لتلبية الطلب المتزايد في المنطقة دون الإقليمية على إدارة التنمية والصراعات. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى دعم إضافي، سواء من جانب الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو أو المجتمع الدولي، لتمكين أمانة الاتحاد من أن تكون قادرة على العمل وفعالة.

عاشرا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن

٥٧ - طلب أعضاء مجلس الأمن، خلال مشاوراتهم التي جرت في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى المكتب أن يضع خطة عمل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وأن يعرضها في أحد تقاريره. وفي هذا الصدد، قامت إدارة عمليات حفظ السلام، في الأمانة العامة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بإيفاد خبير إلى سيراليون لمساعدة المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري في إعداد الخطة، وقام بتحديد الأنشطة التي يمكن أن ينفذها المكتب والفريق القطري خلال عام ٢٠٠٧.

٥٨ - وترمي خطة العمل، على وجه الخصوص، إلى تعزيز قدرة وحدة دعم الأسرة التابعة لشرطة سيراليون على معالجة العنف الجنسي والجنساني. وهي موجهة إلى مجالات أساسية مثل التدريب، والتعليم العام، والحملات الإعلامية بشأن العنف الجنسي والجنساني. ووفقا للخطة، سيقوم المكتب بالعمل مع الوكالات الشريكة بهدف تعزيز قدرات وحدة دعم الأسرة تلك، وتنظيم برامج إذاعية شهرية لإذكاء الوعي لدى الجمهور بشأن العنف الجنسي والجنساني، والدعوة لدمج أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[(١)] وغيرها من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في القوانين المحلية.

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، رقم ٢٠٣٧٨.

٥٩ - وتؤكد خطة العمل كذلك على إدراج المسائل الجنسانية في مفهوم العمليات الذي يستند إليه المسار الانتخابي، ولا سيما في المجالات الرئيسية المتعلقة بتوعية الناخبين وتسجيلهم. وتُلزم الخطة أيضا المكتب بالاستثمار على نطاق واسع في بناء ثقة المرأة وقدرتها على المشاركة في العملية السياسية، وبإعداد استراتيجية لزيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في الانتخابات القادمة التي ستجرى بحلول آذار/مارس ٢٠٠٧. ويتوقع أن هذه المبادرات، إلى جانب دعم المجموعات النسائية المحلية المتواصل، بما في ذلك الهيئات الفرعية النسائية التابعة لجميع الأحزاب السياسية، ستعزز الفرص المتاحة للنساء، سواء كمرشحات أو ناخبات، في الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٠٧.

٦٠ - وفي إطار خطة العمل، يُطلب كذلك إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن يعد وحدة نموذجية موحدة لبناء القدرات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لإتاحتها لجميع الوكالات بهدف معالجة المسألة. وفضلا عن ذلك، تشدد الخطة على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتمكين المرأة في سيراليون اقتصاديا، وتدعو، من أجل تحقيق هذا الهدف، إلى تمويل المشاريع الصغرى، مع التركيز بشكل خاص على المرأة، الأمر الذي سيتيح موارد ثمة حاجة ماسة إليها، ولا سيما للنساء في المناطق الريفية.

٦١ - ووفقا لخطة العمل، سيساعد المكتب لجنة حقوق الإنسان المنشأة حديثا في صياغة خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان في سيراليون، مع التأكيد بشكل خاص على حقوق المرأة. ويطلب إلى المكتب بموجب خطة العمل أن يدعم حكومة سيراليون في وضع الصيغة النهائية لمشروع تقرير بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عن تنفيذها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأن يعمل في إطار تعاون وثيق مع لجنة إصلاح القوانين في سيراليون من أجل استعراض وإلغاء القوانين التي تنطوي على تمييز ضد المرأة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفي هذا الصدد، سيواصل المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري بذل كل الجهود الممكنة لكفالة التعجيل بعرض مشاريع القوانين الثلاثة، التي ستتناول الممارسات المؤثرة على حقوق المرأة، والتي ينظر فيها حاليا في مكتب وزير العدل، على البرلمان وموافقة الجهاز التشريعي عليها في أقرب وقت.

٦٢ - وتدعو الخطة أيضا إلى مزيد من التعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ الأنشطة ذات الصلة، وتشدد بشكل أكبر على بناء الشراكات المحلية مع المنظمات النسائية، وبناء قدرات المؤسسات الوطنية

ومنظمات المجتمع المدني، ودعم جهود الدعوة، والتأثير على السياسات، وزيادة الوعي على الصعيد الوطني بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٦٣ - وفي هذا الصدد، تؤكد الخطة على ضرورة إجراء مشاورات منتظمة بين المنظمات غير الحكومية المحلية والمجموعات النسائية، وتشجع دورها في منع الصراعات وتسويتها. وتبين خطة العمل فضلا عن ذلك تدخلات محددة ستقوم بها الأمم المتحدة، كما تنص على إجراء استعراض لمنتصف المدة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من جانب هيئات الأمم المتحدة في سيراليون وآثار ذلك. وسيتطلب التنفيذ الفعال للخطة إنشاء وظيفة على أساس التفرغ لمستشار في المسائل الجنسانية ضمن المكتب. وعلاوة على ذلك، قامت الأمم المتحدة بوضع استراتيجية شاملة للاتصالات للترويج لخطة العمل.

حادي عشر - الإعلام

٦٤ - يواصل قسم الإعلام في المكتب تسهيل جهود الاتصال التي يبذلها المكتب وأقسامه الفنية. ويقوم القسم بقيادة وتنسيق أنشطة فريق الأمم المتحدة للاتصالات، الذي شُكل بمبادرة من المكتب ويضم العناصر المسؤولة عن العلاقات العامة في جميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في سيراليون. وتقوم إذاعة الأمم المتحدة حاليا ببث ٦٠ ساعة من البرامج أسبوعيا، وتتراوح بين النشرات الإخبارية وبرامج المناقشات التحاورية التي تتناول العديد من المسائل البالغة الأهمية، مثل الاستغلال والإيذاء الجنسيين، والمرأة في العمل السياسي، والأمن الوطني، ومساءلة الحكومة.

٦٥ - ويخطط المكتب، كخطوة أولى نحو هدفه الاستراتيجي المتمثل في نقل إذاعة الأمم المتحدة إلى الملكية الوطنية، لتحويل الإذاعة إلى محطة إذاعية عامة مستقلة، عن طريق مشروع تديره مؤسسة هيروندیل السويسرية، التي تكفل إنتاج البرامج الإخبارية والإعلامية والتدريب الصحفي بالشراكة مع كلية فوراه بي التابعة لجامعة فريتاون. وبالتالي، يُتوقع أن يجري إعداد فريق من الصحفيين الإذاعيين المؤهلين، الذين سيشكلون الموظفين الأساسيين، عند الانتهاء من تحويل إذاعة الأمم المتحدة إلى محطة إذاعية وطنية مستقلة. وقام البرنامج الإنمائي بدور أساسي في هذه العملية.

ثاني عشر - سلوك الموظفين

٦٦ - واصل المكتب تقديم التدريب بشكل نشط إلى جميع موظفيه فيما يتعلق بمعايير السلوك ومدونة قواعد السلوك لموظفي الأمم المتحدة. وواصلت فرقة العمل المشتركة المعنية بمنع الاستغلال والإيذاء الجنسيين التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع إذاعة

الأمم المتحدة، بث البرامج الأسبوعية للمناقشات التحاورية الإذاعية وبرامج الاتصال المباشر من أجل زيادة وعي الجمهور بالمسائل المتعلقة بالاستغلال والإيذاء الجنسيين. ويجري التحقيق حاليا في الثلاثة ادعاءات بالاستغلال والإيذاء الجنسيين التي قدمت ضد موظفين مدنيين في عام ٢٠٠٦.

ثالث عشر – الملاحظات والتوصيات

٦٧ – لئن كانت سيراليون تواصل إحراز تقدم في جهودها لبناء السلام، فإن البلد لا يزال يواجه تحديات كبيرة وسيحتاج إلى دعم متواصل من المجتمع الدولي خلال المستقبل المنظور، ولا سيما في إطار جهوده الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع الماضي. لذا، سررت بنتائج اجتماع لجنة بناء السلام بشأن سيراليون الذي عقد في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، ولا سيما القرار الذي اتخذته اللجنة بإعلان سيراليون بلدا مؤهلا للاستفادة من صندوق بناء السلام. وإني أحث حكومة سيراليون على انتهاز هذه الفرصة الفريدة للعمل عن كثب مع لجنة بناء السلام على تحقيق مزيد من التقدم في توطيد السلام في البلد.

٦٨ – ويعد التقدم المحرز في تحسين قدرة قطاع الأمن أمرا مشجعا. لكن، لا تزال ثمة حاجة لزيادة تعزيز وترشيد الهيكل الأمني في سيراليون، حتى يتسنى كفالة استدامة شرطة سيراليون والقوات المسلحة في البلد في الأجل الطويل، ولتمكينهما من الاضطلاع بمهامها بفعالية، ولا سيما فيما يتصل بانتخابات عام ٢٠٠٧. ويتعين مضاعفة الجهود الرامية لتعزيز الإدارة الرشيدة ومكافحة الفساد. كما أنه لا يزال يتعين عمل الكثير لتحويل القطاع الخاص في سيراليون إلى قوة دافعة للاقتصاد ومولدة للثروات وفرص العمل. وينبغي أيضا إيلاء مزيد من الاهتمام للاحتياجات الملحة للسلطة القضائية ولتعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة.

٦٩ – وسيمثل النجاح في إجراء انتخابات عام ٢٠٠٧ وقبول نتائجها على نطاق واسع مؤشرين هامين على استدامة السلام والاستقرار في البلد. وتحتاج سيراليون إلى دعم تقني ومادي هائل من شركائها الدوليين من أجل ضمان نجاح الانتخابات. وفي هذا الصدد، يظل العجز في ميزانية الانتخابات البالغ ٧ ملايين دولار مصدرا لقلق بالغ. وبالتالي، فإنني أناشد الدول الأعضاء المساهمة بالموارد المطلوبة لسد هذه الثغرة في التمويل.

٧٠ – وأوصي كذلك بأن يوافق مجلس الأمن على زيادة قوام فريق الاتصال العسكري التابع للمكتب بخمسة ضباط إضافيين وزيادة قوام قسم الشرطة بـ ١٠ ضباط شرطة إضافيين لكفالة تقديم دعم فعال لقطاع الأمن في البلد عند اضطلاعه بمسؤولياته المتعلقة بالانتخابات.

وإني إذ أدعو شركاء سيراليون وأصحاب المصلحة الآخرين إلى مواصلة السير على نفس النهج وبذل كل ما يستطيعون لدعم العملية الانتخابية، أود أيضا أن أكرر الإعراب عن أهمية وفاء حكومة سيراليون بالتزاماتها بدعم المؤسسات الانتخابية، واللجنة الانتخابية الوطنية، ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، عن طريق تقديم ما يلزم من الموظفين والموارد الأخرى.

٧١ - وعموما، ستكون الفترة التي تبدأ في مستهل عام ٢٠٠٧ حاسمة بالنسبة للتحضيرات الانتخابية. وسيتعين أن تقوم الأمم المتحدة والمانحون الآخرون بتقديم كل الدعم التقني في الوقت المناسب لمساعدة اللجنة الانتخابية الوطنية ووكالات الأمن الوطني على مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهها فيما يتعلق بالانتخابات مواجهة كاملة. وسيكون من الأهمية بمكان أيضا بالنسبة للمجتمع الدولي أن يسهم على نطاق واسع في مراقبة الانتخابات.

٧٢ - لقد أسهم المكتب إسهاما كبيرا في مساعدة حكومة سيراليون في توطيد السلام ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع خلال الاثني عشر شهرا الماضية. وستكون انتخابات تموز/يوليه ٢٠٠٧ معلما رئيسيا فارقا من شأنه أن يساعد في تحديد استراتيجية الخروج للمكتب. وفي هذا السياق، سيكون من المهم إجراء تقييم شامل لدور المكتب، عند اقتراب موعد الانتخابات، بهدف تحديد النقطة التي سيخرج عندها بعد الانتخابات. وفي انتظار ذلك، أوصي بتمديد ولاية المكتب لمدة اثني عشر شهرا إضافية، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٧٣ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لحكومة سيراليون ولشركائها الدوليين على تعاونهم الوثيق مع المكتب ومع فريق الأمم المتحدة القطري. كما أعرب عن امتناني للبلدان المساهمة في المكتب بأفراد عسكريين وأفراد شرطة على دعمها المتواصل. وأود أيضا أن أشكر ممثلي التنفيذي، فيكتور أنجلو، وجميع موظفي الأمم المتحدة في سيراليون، على جهودهم بلا كلل للمساعدة في كفالة تحقيق سيراليون السلام والأمن الدائمين والتنمية المستدامة.